108,5 ملايين دينار الإيرادات بنمو 3,9٪

«ميزان القابضة»: 10,3 ملايين دينار أرباح النصف الأول

أعلنت شركة ميزان القابضة عن نتائجها المالية للربع الثاني من العام 2016، محققة إيرادات بلغت 52,8 مليون دينار بزيادة قدرها 2,4٪ عن إيرادات الفترة ذاتها من عام 2015، لتبلغ إيرادات النصف الأول من هذا العام 108,5 ملايين دينار مسجلة زيادة بنسبة 3,9٪ مقارنة بالنصف الأول من العام 2015، كما بلغت الأرباح الصافية 10,3 ملايين دينار منخفضة 2,2٪ .

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ميزان القابضة جاري وولش: «حققت الشركة أداء إيجابيا خلال النصف الأول من العام 2016 بالرغم من وجود بعض التحديات الاقتصادية في الأسواق التي نعمل بها كما أفصحنا في وقت سابق من هذا العام. وقد أظهرت محفظة الشركة المتنوعة من المنتجات الاستهلاكية الأساسية قوتها السوقية في مواجهة هذه التحديات الاقتصادية، في حين أن الأعمال الجديدة خلال هذه الفترة إلى جانب الزيادة في التوزيع والحصص السوقية للشركة قد أضافت المزيد من الزخم لنمو أنشطة الشركة الرئيسية، خاصة في الكويت والأردن وقطر».

وأضاف: «الشركة ستقوم بوضع اللمسات الأخيرة لعملية الشراكة في السعودية التي تم الإعلان عنها سابقا، التي من شأنها أن تكون بوابة عبور لشركة ميزان القابضة إلى أكبر سوق للمنتجات الغذائية والاستهلاكية في منطقة الخليج، ونتطلع لإتمام تلك العملية خلال الأسابيع الأربعة القادمة».

وقد أعلنت شركة ميزان القابضة في يونيو من العام الحالي عن أنها في خضم مفاوضات للدخول في مشروع مشترك في قطاع تصنيع وتوزيع المنتجات الغذائية والمشروبات في السعودية مع «مجموعة الفيصلية» الرائدة في قطاعات متعددة.

وختم وولش كلمته قائلا: «نؤكد توقعاتنا لهذا العام ونتطلع إلى تحقيق نمو في الإيرادات لا سيما تحقيق صافي ربح أعلى تماشيا مع الأهداف التي وضعناها في بداية العام. ونتوقع تحقيق نمو أقوى في النصف الثاني من هذا العام بفضل العقود الجديدة التي ستدخل حيز التنفيذ والتي من شأنها تعويض الشركة عن تراجع قطاع التجهيزات الغذائية، وسوف نستمر في إصرارنا على الاستثمار بحكمة في علاماتنا التجارية التي نملكها وبالبنية التحتية لضمان توفير منتجات عالية الجودة لعملائنا، وفي الآن ذاته تعزيز القيمة التي تعود على المساهمين».

جاري وولش

نتائج النصف الأول

- 108,5 ملايين دينار الإيرادات بزيادة 3,9٪.
- 10,3 ملايين دينار الأرباح الصافية منخفضة 2,2٪.
- 10 ملايين دينار الأرباح الصافية للشركة (الخاصة بمساهمي الشركة الأم) منخفضة 19,9٪.
- الأرباح الصافية الأساسية معدلة للعام 2015 لصافي الأثر الإيجابي غير المتكررة لتعويض التأمين الذي حصلت عليه الشركة البالغة قيمته 2,2 مليون دينار في الربع الثاني من 2015.

نتائج الربع الثاني

- 52,8 مليون دينار الإيرادات بزيادة 2,4٪.
- 5 ملايين دينار الأرباح الصافية الأساسية منخفضة 1,1٪.
- 4,8 ملايين دينار الأرباح الصافية الخاصة بمساهمي الشركة الأم منخفضة 31,6٪.

664 مليون دينار مبيعات الربع الثاني

«الدولي»: 31٪ تراجع سنوي للمبيعات العقارية

ذكر تقرير صادر عن بنك الكويت الدولي أن مبيعات السوق العقاري تراجعت خلال الربع الثاني من العام وللربع الثاني على التوالي بنسبة اقتربت من «11٪» مقارنة بالربع السابق، كما تراجعت بمستويات أكبر على أساس سنوي وبنحو «31٪» مقارنة بالربع المقابل من العام الماضي لتبلغ نحو «664» مليون دينار فقط (عقود ووكالات).

وقاد القطاع الاستثماري دفة التراجع، حيث تراجعت مبيعات العقارات الاستثمارية بنحو «17٪» على أساس ربعي، وبما يزيد على «45٪» على أساس سنوي، فيما ارتفعت مبيعات القطاع السكني بنقطة مئوية واحدة مقارنة بالربع السابق، إلا أنها بقيت أقل بنحو «31٪» من قيمة المبيعات المسجلة في القطاع خلال الربع المقابل من العام، كما تراجعت متوسطات الأسعار المسجلة في القطاع الاستثماري بنحو «13٪»، فيما حافظت أسعار القطاع السكني على مستوياتها السائدة في الربع السابق، حيث سجلت ارتفاعا طفيفا بنحو «1٪». تجدر الإشارة إلى أن أداء الربع الحالي قد تأثر بدخول موسم الإجازات الصيفية ووقوع الجزء الأكبر من شهر رمضان المبارك خلاله.

وقال التقرير إن مبيعات القطاع السكني تماسكت لترتفع بنحو «1٪» على أساس ربعي ولتبلغ نحو «285» مليون دينار، إلا أنها تبقى بعيدة عن المستويات المسجلة خلال الفترة نفسها من العام الماضي وبنسبة كبيرة قاربت «30٪». في المقابل تراجع مؤشر عدد الصفقات المسجلة في القطاع السكني بنحو «5٪» على أساس ربعي وبنحو «31٪» على أساس سنوي، حيث سجلت في القطاع «798» صفقة فقط، فيما ارتفع مؤشر متوسط قيمة الصفقة على أساس ربعي وبنحو «7٪» ليبلغ «357» ألف دينار للصفقة الواحدة، وليبقى متوسط قيمة الصفقة مساويا تقريبا لتلك المسجلة خلال الربع المقابل من العام الماضي.

مبيعات «الاستثماري»

ولفت التقرير الى تراجع مبيعات القطاع الاستثماري بـ «17٪» على أساس ربعي لتبلغ نحو «231» مليون دينار فقط، ومازالت مستويات مبيعات هذا القطاع أقل بكثير من تلك المسجلة خلال الربع المقابل من العام الماضي وبنحو «45٪». في المقابل شهد هذا القطاع نشاطا نسبيا بالنظر إلى مؤشر عدد الصفقات الذي ارتفع بنحو «28٪» على أساس ربعي ليبلغ «418» صفقة، فيما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنحو «35٪» على أساس ربعي وبنحو «40٪» على أساس سنوي.

القطاع التجاري

وقال التقرير إن مبيعات القطاع التجاري سجلت تراجعا في مستوياتها بـ «29٪» على أساس ربعي لتبلغ «125» مليون دينار، إلا أن هذا القطاع مازال يحافظ على مستويات نشاط أكبر من تلك السائدة في الفترة نفسها من العام المنصرم، حيث ارتفعت مبيعات القطاع التجاري على أساس سنوي بنحو «22٪»، وهو ما يشير إلى استمرار حالة الزخم النسبي التي اكتسبها القطاع التجاري خلال الأشهر الماضية، الأمر الذي يشير إلى ارتفاع جاذبية العقارات التجارية مع تدني الأسعار، حيث يحاول المستثمرون الاستفادة من هذه العقارات في تطوير مشاريع تجارية تستفيد من القوة الشرائية المرتفعة المسجلة في البلاد ومن تراجع مستويات أسعار العقار، أما بخصوص عدد الصفقات في القطاع التجاري فقد بلغت «25» صفقة فقط، متراجعة بنحو «24٪» على أساس ربعي وبنسبة «22٪» على أساس سنوي، كما تراجع مؤشر متوسط قيمة الصفقة بنحو «6٪»، إلا أنه بقي أعلى من المستوى المسجل في العام الماضي بنحو «56٪».

وفيما يخص أداء المناطق، ذكر التقرير أن حصة محافظة حولي تراجعت من المبيعات الإجمالية للسوق، إلا أنها بقيت في الصدارة وبحصة نسبية قاربت «30,5٪» من مجمل المبيعات، تلتها محافظة الأحمدي بنحو «24٪» من مجمل المبيعات، في المقابل حلت محافظة الأحمدي أولا من حيث عدد الصفقات وبحصة قاربت «33٪» من مجمل الصفقات المنفذة خلال الربع الثاني من العام، أما بخصوص المناطق فقد حلت منطقة السالمية أولا وفقا لمستويات المبيعات، حيث حصلت على ما يقارب «11٪» من مبيعات السوق، تلتها منطقة حولي بنحو «9٪»، فيما جاءت منطقة صباح الأحمد البحرية في مقدمة الترتيب وفقا لعدد الصفقات وبحصة زادت على «9٪» تلتها منطقة المهبولة بحصة اقتربت من «9٪» تقريبا.

وختم التقرير قائلا: «إن حالة الهدوء النسبي التي يشهدها سوق العقار الكويتي استمرت خلال الربع الثاني من عام 2016، حيث مازالت مستويات المبيعات أدنى من تلك المسجلة في العام الماضي، كما تأثر الربع الحالي بدخول موسم العطل الصيفية وبدخول شهر رمضان المبارك. وعلى الرغم من ذلك فقد أظهرت البيانات المسجلة خلال الربع الحالي تباطؤ حالة التراجع التي يشهدها السوق، حيث استمرت التراجعات في بعض القطاعات ولكن بوتيرة أبطأ من تلك التي سجلت في فترات سابقة. ولاحظ التقرير ارتفاعا في عدد الصفقات العقارية المنفذة خلال الربع الثاني من العام 2016 وخاصة في القطاع الاستثماري الذي شهد تراجعا في مستويات أسعاره، الأمر الذي يظهر تزايدا في أنشطة الاستثمار من قبل الراغبين في اقتناص بعض الفرص الاستثمارية المجدية، مستفيدين من مستويات الأسعار المتدنية، حيث يسهم تراجع مستويات الأسعار في زيادة جاذبية بعض العقارات الاستثمارية وتحسن مؤشرات جدواها سواء من خلال الاستحواذ والتطوير أو البناء.

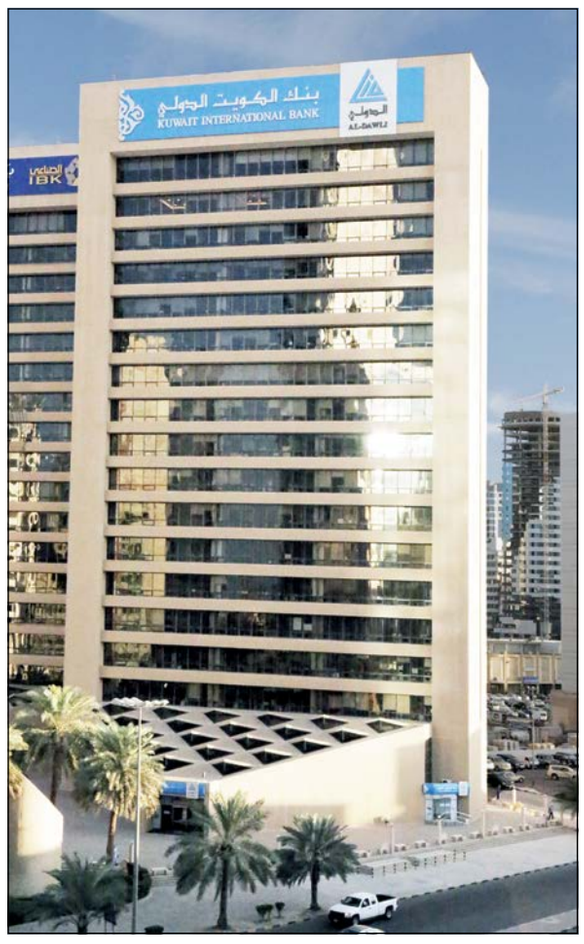

السوق العقاري رهن متغيرات اقتصادية كارتفاع الوقود وسعر الفائدة

توقع تقرير «الدولي» ألا يشهد السوق على الأغلب أي تغيرات جذرية في مستويات المبيعات والأسعار ما لم تشهد مستويات أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا، ولمدة زمنية معتبرة، حيث اعتادت الأسواق على حصول تعاف جزئي في مستويات أسعار النفط لفترات محدودة خلال الأشهر الماضية، تليها موجات أخرى من تراجع الأسعار، الأمر الذي يجعل الأثر الإيجابي لارتفاع أسعار النفط يتطلب فترة أطول من تعافي الأسعار، لينعكس على السوق العقاري شأنه شأن قطاعات الاقتصاد الأخرى، ومن الضرورة بمكان مراقبة أداء السوق العقاري خلال الأشهر المقبلة، انتظارا لحدوث تغيرات اقتصادية قد تؤثر ولو بشكل غير مباشر على مستويات نشاط السوق، كتغير معدلات الفائدة أو أسعار الوقود على سبيل المثال.

17٪ هبوط مبيعات «الاستثماري» بالربع الثاني مسجلة 231 مليون دينار

125 مليون دينار مبيعات «التجاري» بانخفاض 29٪

«الوطني»: انتعاش سوق العمل الأميركي يعزّز إنفاق المستهلك بالنصف الثاني

أكد تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني ان الرواتب الأميركية غير الزراعية قفزت في يوليو للشهر الثاني وارتفعت الأجور، ما يشير إلى تجدد الانتعاش في سوق العمل الأميركي الذي سيعزز إنفاق المستهلك في النصف الثاني من 2016. فقد خلق الاقتصاد الأميركي 255 الف وظيفة جديدة في يوليو، أي أكثر من التوقعات البالغة 180 الفا ولكن أقل من العدد البالغ 292 الفا التي سجلت في يونيو. وبقي معدل البطالة على حاله عند 4,9٪ في يوليو مقابل 4,8٪ للتوقعات. ويعتبر معدل التوظيف أكثر من كاف لخفض معدل البطالة مع الوقت، وليزيل الركود تدريجيا من سوق العمل، وهو هدف مسؤولي مجلس الاحتياط الفدرالي الذين أبقوا أسعار الفائدة منخفضة من أجل تحفيز النمو. وقدم نمو الأجور إشارات أكثر تدل على التسارع، مع ارتفاع معدل دخل الساعة للعمال بمقدار 8 سنتات، أي 0,3٪، من يونيو إلى يوليو ليصل إلى 25,69 دولارا، وارتفع معدل دخل الساعة عن سنة مضت بنسبة 2,6٪، وارتفع معدل ساعات العمل الأسبوعية بواقع 0,1 ساعة (6 دقائق)، من 34,4 في يونيو إلى 34,5 ساعة في يوليو.

وقال التقرير ان الاضطراب في الأسواق المالية وتجدد التساؤل حول النمو العالمي جعلا المستثمرين يعتقدون أنه من غير المحتمل أن يرفع المجلس الفدرالي أسعار الفائدة في اجتماعه القادم في 21 سبتمبر، وأن احتمال أن يغير سعر الفائدة مع نهاية السنة هو 35٪. ومن الواضح أن هذا الوقت من عدم اليقين يشكل عبئا على نظرة المجلس المستقبلية وعلى التحركات المحتملة للسياسة النقدية. وأشار التقرير الى ان الجنيه الإسترليني بدأ الأسبوع الماضي عند 1,3229 وبلغ أعلى مستوى له مقابل الدولار عند 1,3371 قبيل انعقاد اجتماع بنك إنجلترا. ولكن سرعان ما تراجع الجنيه وبلغ أدنى مستوى له عند 1,3099 بعد أن خفض بنك إنجلترا سعر الفائدة لديه للمرة الأولى منذ أكثر من 7 سنوات. وقد قامت لجنة السياسة النقدية بتسهيل سياستها النقدية بقدر أكبر من المتوقع. وتم إطلاق برنامج تمويل الأجل من أجل مساعدة البنوك على تمرير سعر الفائدة المخفض وتخفيف أي أثر عكسي على قطاع البنوك. ورغم أنه كان هناك بعض التوقع بقيام بنك إنجلترا بتسهيل كمي، إلا أن البنك قام بذلك على نطاق واسع بإعلان شرائه ما قيمته 60 مليار جنيه من السندات الحكومية و10 مليارات جنيه لبرنامج شراء سندات الشركات.

وقال محافظ البنك إن لجنة السياسة النقدية كانت بحاجة للتصرف بشكل حاسم لأن التصويت على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد تسبب في «تغيير النظام». والسؤال الآن هو ما إذا كان سيكون هناك تأثير كبير لكل هذا التسهيل الكمي على الاقتصاد الحقيقي. فالعوائد قد انخفضت جدا وعدم اليقين هو المشكلة الكبرى التي تواجه النمو. وقد يدعم برنامج التحفيز الثقة ولكن بنك إنجلترا لا زال يتوقع انكماشا اقتصاديا كبيرا. وتمكن الجنيه من إنهاء الأسبوع عند 1,3075.

اعلان بيانات الوظائف الاميركية الشهرية يمكن أن تقطع شوطا طويلا لتحديد ما إذا كان مجلس الاحتياطي الاتحادي سيرفع أسعار الفائدة في وقت لاحق هذا العام ، وفي الصورة امرأة تعبر محطة مترو أنفاق وول ستريت المالي في نيويورك(ا.ف.ب)

عدم اليقين.. المشكلة الكبرى التي تواجه النمو الاقتصادي

ضعف احتمالات رفع أسعار الفائدة خلال سبتمبر المقبل

نتيجة لعزوف الاستثمار المؤسسي والفردي

«الاستثمارات»: انحسار شديد في سيولة السوق

أشار تقرير شركة الاستثمارات الوطنية الى تراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية، وذلك بالمقارنة مع أداء الأسبوع الماضي، حيث انخفضت جميع مؤشرات السوق (السعري - الوزني - مؤشر كويت 15 - NIC50) بنسب بلغت 0,03٪ و0,6٪ و0,8٪ و0,8٪ على التوالي، كما انخفض المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة 15,2٪ خلال الاسبوع لتبلغ ما يقارب 6,1 ملايين دينار بالمقارنة مع 7,2 ملايين دينار للأسبوع الماضي. وقد شهدت مؤشرات السوق نوعا من التذبذب، إذ تحركت في إطار أفقي وسط تراجع قوي في مستوى السيولة المتداولة، حيث لامست القيمة المتداولة اليومية ما يقارب 3,5 ملايين دينار في جلستين - بداية ومنتصف الأسبوع - وهي مستويات لم نشهدها منذ 15 عاما، إلا أن الانحسار الشديد في السيولة يشير إلى مدى عزوف الاستثمار المؤسسي والفردي عن دخول السوق، وهو الأمر الذي يؤكد على أهمية دور شركة البورصة وهيئة أسواق المال خلال الفترة المقبلة في وجود صانعي السوق والعمل على إدراج العديد من الشركات التشغيلية والنفطية، وذلك بهدف تعزيز مستوى سيولة السوق وجذب شريحة أكبر من المستثمرين.

«الوطني للاستثمار»: أداء جيد لأسواق المال بالمنطقة خلال يوليو

قال تقرير صادر عن شركة الوطني للاستثمار ان أسواق الأسهم حققت أداء جيدا في شهر يوليو بصفة عامة، إذ ارتفعت معظم المؤشرات على أساس شهري. وما زال البنك المركزي بالولايات المتحدة يتوخى الحذر في رفع أسعار الفائدة آخذا في الاعتبار مخاطر قوة الدولار ونتائج خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مما أثر ايجابا في أداء الأسواق العالمية.

ووفقا لبيانات أعلن عنها في الأسبوع الأخير من شهر يوليو 2016، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة أقل من المتوقع.

وتراجعت احتمالية رفع الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة بواقع 25 نقطة أساس أخرى خلال عام 2016 إلى 36٪ بعد أن بلغت 48٪ خلال بداية شهر يوليو 2016. وكان آخر رفع لأسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي بواقع 25 نقطة أساس في شهر ديسمبر 2015، واتخذ العديد من دول مجلس التعاون الخليجي نفس الإجراء على الفور.

وفي الوقت نفسه، أكد التقرير ان البنوك المركزية في اليابان ومنطقة اليورو ما زالت تركز على سياسة أسعار الفائدة السلبية، بالإضافة إلى عمليات شراء الأصول لرفع أرقام التضخم. ومن المتوقع أن يصدر قرار بنك انجلترا بشأن أسعار الفائدة خلال الأسبوع الأول من شهر أغسطس 2016. ويتوقع السوق أن يخفض البنك أسعار الفائدة إلى مستوى منخفض قياسي بواقع 25 نقطة أساس.

وقال التقرير ان تلك السياسات النقدية الميسرة تستمر في الضغط على عوائد السندات مما يجعل الأسهم أكثر جاذبية، مما يدعم أداء الأسواق. ويبلغ العائد على سندات الولايات المتحدة مدة 10 سنوات نحو 148 نقطة أساس، أي ما يفوق أدنى نقطة له بواقع 16 نقطة أساس فقط. ويشير مؤشر العمليات الآجلة الأميركية إلى أن مؤشر S&P 500 سيرتفع بواقع 7 نقاط خلال الشهر.

وارتفع مؤشر «S&P500» بنسبة 3٪ في شهر يوليو على أساس شهري.

شركة إدارة المرافق العمومية
« ش.م.ك. مقفلة »

تعلن عن حاجتها لشغل الوظيفة التالية

	الوظيفة	الشروط المطلوبة
1	مدقق داخلي عدد 1	1- حاصل على شهادة بكالوريوس كحد أدنى في المحاسبة أو التمويل أو التجارة أو إدارة الأعمال ويفضل الحاصلون على شهادات وبرامج احترافية معتمدة (CPA/CIA/CA/CISA). 2- خبرة لا تقل عن10سنوات في مهام التدقيق الداخلي، المحاسبة، التمويل أو ما يعادلها ويفضل من لهم خبرة مع إحدى مؤسسات التدقيق العالمية. 3- اتقان اللغة الانجليزية محادثة وكتابة. 4- إجادة استخدام تطبيقات الحاسب الآلي.

للاستفسار يرجى الاتصال على هاتف رقم 1822222 داخلي 505-506

- على المتقدمين المستوفين للشروط أعلاه تقديم طلباتهم والحضور شخصياً إلى العنوان المذكور أدناه من الساعة 8:30 حتى 1:30 ولمدة خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان.
القبلة - شارع المعري المتفرع من شارع الخليج العربي - مقابل مكتبة الكويت الوطنية والمدرسة القبلية من الناحية الشرقية - مبنى مواقف الأحمدية - الدور الرابع.

مصطحبين معهم ما يلي «علماً بأن المستندات غير قابلة للرد»:
1- أصل المؤهل العلمي وصورة عنه.
2- صورة عن البطاقة المدنية - صورة عن شهادات الخبرة والدورات المجتازة إن وجدت.
3- صورة شخصية - صورة عن شهادة الجنسية وشهادة الميلاد (للكويتيين).

ملاحظة:
سوف تستبعد الطلبات غير المستوفية الشروط وسيخضع المتقدمون الذين يقع عليهم الاختيار لاختبار ومقابلات وفي حال وقوع الاختيار على أكثر من مرشح تكون المفاضلة كما يلي:
- التقدير العام الأعلى للمؤهل
- الأقدم في الحصول على المؤهل
- يقدم المتزوج على الأعزب
- الأكبر سناً
- يقدم الكويتي على غير الكويتي

• ملاحظة: نعتذر عن قبول طلبات المتقاعدين